الاقتصاد الدمشقي والرأسمالية الأوربية في القرن التاسع عشر

أ.د. عبدالكريم رافق(*)

مقدمة:

تبدلت العلاقة بين أوربا وبلاد الشام في أعقاب الثورة الصناعية فتحولت من علاقة تجارية تقوم على التعامل التجاري مع المؤسسات الاقتصادية المحلية إلى علاقة رأسمالية هدفها السيطرة على الاقتصاد المحلي وربطه بالاقتصاد العالمي، مما أوجد ما يشبه الصراع الطبقي بين فقراء وأثرياء جدد يعملون كوكلاء محليين لتسويق المنتجات الأوربية.

ففي الفترة التي سبقت سيطرة الرأسمالية الأوربية تعاملت أوربا التجارية، التي عُرفت بأوربا المركانتيلية (Mercantilist Europe)، التي كانت تشجع التصدير وتحد من الاستيراد، في سبيل تقوية سلطات دولها، مع اقتصاد ومجتمع بلاد الشام على أساس تجاري فقط، نظمته المعاهدات التجارية التي منحت التجار الأوربيين الكثير من الفوائد في الدولة العثمانية، بما فيها الأقطار العربية، و بموجب نظام الامتيازات (Capitulations)، الذي منح التاجر الأجنبي حقوقاً كثيرة، بما فيها حق التقاضي بموجب قوانين بلاده وليس القوانين السارية في الدولة العثمانية التي يقيم ويعمل فيها.

وقد منحت الدولة العثمانية أولى هذه الامتيازات إلى فرنسا في عام ١٥٣٥، في عهد ملكها فرانسوا الأول، وذلك في زمن السلطان سليمان القانوني تقرباً من فرنسا العدوة التقليدية لآل هابسبورغ حكام الإمبراطورية الرومانية المقدسة،

(*) Collge of William & Mary,VA

ومركزها فيينا، التي كانت في صراع مستمر مع الدولة العثمانية التي تمكن سلطانها سليمان القانوني من محاصرة فيينا في عام ١٥٢٩ دون أن يتمكن منها، وينتج عن هذا التقارب العثماني الفرنسي أن أقام أول قنصل فرنسي في حلب في أربعينيات القرن السادس عشر، بصفته ممثلاً تجارياً لفرنسا، وكان مرجعه غرفة تجارة مرسيليا التي أشرفت على النشاط التجاري الفرنسي في الخارج.

وقد تمكنت بريطانيا، المنافسة الرئيسية لفرنسا، من تأسيس شركة بلاد المشرق (Levant Company) في حلب في عام ١٥٨١، واستمر نشاطها حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر[١]، وكانت حلب مركزاً تجارياً دولياً لتجارة المرور آنذاك، إذ مر بها ما عُرف بطريق الحرير الذي نقلت بواسطته إلى أوربا صادرات الحرير من إيران ومن الشرق الأقصى، بالإضافة إلى التوابل والعطور التي كانت لها أسواق رائجة في أوربا، فالحرير لسد حاجة النبلاء ورجال الدين في ملابسهم وقصورهم، والعطور لتجميلهم، والتوابل لحفظ اللحوم من التلف، وكانت بمثابة الثلاجة في زمننا الحالي، ونشطت تجارة حلب وصناعاتها في عهد الدولة العثمانية، وفتحت أمامها أسواق الأناضول والعراق وبلاد الشام، كما كانت مركزاً تجارياً دولياً للقوافل، وتصدر البضائع منها وبواسطتها إلى أوربا عبر مينائي الإسكندرية وطرابلس، ومن هنا كثرت الخانات في حلب التي أوت التجار وبضائعهم.

أما دمشق فاعتمدت على تجارة القوافل مع العراق ومصر، كما أنها كانت ملتقى قافلة الحج الشامي[٢]، التي ضمت ما يقرب من خمسة عشر إلى عشرين ألف حاج سنوياً يتجمعون فيها من بلاد الشام والعراق والأناضول والبلقان، كما انضم إليهم الحجاج الأعجام، وبعد أن رفضت الدولة العثمانية طلبات الحكام الصفويين

---

(١) انظر حول شركة بلاد المشرق في حلب: Alfred C. Wood, *A History of the Levant Company,* London, 1935

(٢) انظر حول قافلة الحج الشامي بحثنا بعنوان: "قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني" المنشور في كتابنا: دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، مكتبة نوبل دمشق، ٢٠٠٢، ص ١٦٩ ـ ١٩٢.

في إيران أن تكون لهم قافلة حج خاصة بهم لكي لا يشاركوهم في الإشراف على الأماكن المقدسة في الحجاز. ونشطت المبادلات التجارية في دمشق في موسم الحج، حيث أتى الحجاج بالكثير من الحاجيات لبيعها وشراء غيرها، كما تزودوا من دمشق باحتياجاتهم وطعامهم، واستفاد البدو المجاورون لدمشق، وكذلك سكان القرى في حوران من تأجير جمالهم لحمل الحجاج وأمتعتهم، والتجارة التي رافقتهم، إذ كان التجار ينقلون بضائعهم من وإلى الحجاز برفقة القافلة التي تأمنت سلامتها بواسطة قوات عسكرية مرافقة لها، وكانت القافلة بأمرة والي الشام أمير الحج الذي عهدت إليه الدولة بقيادة قافلة الحج الشامي اعتباراً من عام ١٧٠٨[٣].

واستفادت أعداد من الطوائف الحرفية في دمشق من تقديم الخدمات للحجيج مثل طائفة المقومين التي تعهدت نقل الحجاج إلى الحجاز، وطائفة الجمالة التي أمنت الجمال لنقلهم، وطائفة المحايرية التي أعدت المحارات، وهي مقاعد خشبية تثبت على ظهر الجمال لنقلهم، وطائفة البقسماطية التي أعدت الكعك اليابس الذي خزنه الحجاج لاستعمالهم في الطريق، وطائفة العكامة التي قادت الجمال وقامت بخدمة الحجاج في سفرهم[٤].

وكانت القاعدة الصلبة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي آنذاك هي الطوائف الحرفية التي نظمت علاقات الإنتاج والتسويق والخدمات، وبلغت أعدادها في كل من دمشق وحلب وحماة، بدلالة وثائق المحاكم الشرعية، قرابة مائة وستين طائفة حرفية، برئاسة شيخ الحرفة الذي ينتخبه أفرادها من بين المعلمين، أو الاسطاوات، في الكار، أي في الحرفة، واشترط فيه أن يكون صاحب دين، مستقيماً قادراً على

---

(٣) انظر حول إمارة قافلة الحج الشامي كتابنا: العرب والعثمانيون، ١٥١٦ ـ ١٩١٦، دمشق، مكتبة أطلس، الطبعة الثانية، ١٩٩٣ ص ١٤٥، ١٩٨ ـ ٢٠٣.

(٤) انظر حول الطوائف الحرفية في دمشق التي أسهمت في تزويد الحجاج باحتياجاتهم وتأجير الجمال لهم، ونقلهم إلى الحجاز بحثنا بعنوان:

Abdul-Karim Rafeq, “New Light on the Transportation of the Damascene Pilgrimage during the Ottoman Period”, in *Islamic and Middle Eastern Societies*, ed. Robert Olson, Brattleboro, VT., Amana Press, 1987, pp. 127-136.

أداء المشيخة، صالحاً لها، وأن يكون الأعضاء راضين به، وينتخب بالأكثرية، وعلى الأقلية عدم معارضة الأكثرية، وضم العديد من هذه الطوائف الحرفية خليطاً من الجماعات الدينية في عضويتها، على مهارات أفرادها الحرفية، وليس انتماءاتهم الدينية، مما أشاع جواً من التعايش في أماكن العمل، وهذا في الواقع انعكاس للتعايش في أماكن السكن، وفي العلاقات الاجتماعية بوجه عام(٥).

التحدي الرأسمالي:

جاءت الثورة الصناعية في أوربا، واستخدام البخار في الإنتاج والمواصلات، فتحولت أوربا التجارية (المركانتيلية) إلى أوربا صناعية رأسمالية استعمارية، هدفها السيطرة على أسواق العالم، ومنها بلاد الشام، وذلك بالحصول على المواد الخام منها بأرخص الأسعار، ثم إغراقها بمنتجاتها الصناعية، وبخاصة المنسوجات، آنذاك، مما أضر بالاقتصاد المحلي الحرفي، وما يرتبط به من علاقات اجتماعية واستقرار في المجتمع المدني.

وازداد تدفق البضائع الأجنبية إلى بلاد الشام إبان حكم محمد علي باشا، والي مصر لها بين عامي ١٨٣١ ـ ١٨٤٠. ومما شجع على ذلك توقيع معاهدة تجارية بين الدولة العثمانية وبريطانيا، عرفت بمعاهدة بلطة ليماني، في ١٦ آب ١٨٣٨، ونصت المعاهدة على ألا تتجاوز الضرائب الجمركية التي تتقاضاها الدولة العثمانية على البضائع الإنجليزية المستوردة عن ثلاثة بالمائة، في حين أخضعت الصادرات العثمانية إلى ضريبة قيمتها تسعة بالمائة، مما أخل بالميزان التجاري، وحصلت دول أوربية على الامتيازات ذاتها، مما زاد في إغراق السوق المحلية بمنتجاتها(٦).

---

(٥) انظر تفاصيل إضافية عن طوائف الحرف في بلاد الشام في العهد العثماني في بحثنا: "مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني" المنشور في كتابنا: دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، ص ١٠٥ ـ ١٦٧؛ وكذلك بحثنا بالإنجليزية بعنوان:
Abdul-Karim Rafeq, "Craft Organization, Work Ethics and the Strains of Change in Ottoman Syria", *Journal of the American Oriental Society*, vol. III, No. 3 (1991), pp. 495-511.

(٦) انظر حول ذلك بحثنا: "الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الا قتصادي الأوربي في القرن التاسع عشر"، المنشور في كتابنا: بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق،

ويذكر تقرير حكومي بريطاني رفعه جون باورينغ (John Bowring) إلى وزير الخارجية البريطانية بالمرستون في ١٧ تموز ١٨٣٩، الذي ضمنه إحصاءات اقتصادية عن بلاد الشام، في أواخر حكم محمد علي باشا لها[٧]، أن مجموع الدكاكين التي تبيع البضائع الإنجليزية في دمشق بلغ مائة وسبعة دكاكين يقدر مجموع رؤوس الأموال التي وظفها أصحابها في أعمالهم بمبلغ يتراوح بين ١,٦٠٠,٠٠٠ و ٢,١٠٠,٠٠٠ قرشاً.

ويضيف التقرير أن التجار المسلمين وعددهم ٦٦، والمسيحيين وعددهم ٢٩، واليهود وعددهم ٢٤، قد شاركوا على حد سواء، وبرساميل كبيرة في المتاجرة مع أوربا وتسويق بضائعها[٨].

ومما شجع التجار الدمشقيين على التعامل بالبضائع الأجنبية تسهيلات الدفع التي منحهم إياها الأجانب، وكان هؤلاء من تجار الجملة يستوردون البضائع أولا، ثم يدفعون قيمتها بعد ذلك، ولم تكن دمشق السوق الوحيدة لهذه البضائع، فكان تجار القوافل يحملونها إلى الداخل والخارج، ويمنحون بدورهم تسهيلات في الدفع من قبل التجار الدمشقيين، بحيث يسددون ثمن البضائع عند عودتهم في العام التالي، وضم تجار القوافل أناساً من العراق وبلاد فارس والمناطق المجاورة، وكانوا في الغالب على درجة كبيرة من الأمانة في التعامل والدقة في دفع ما يستحق عليهم من مال.

وكان تدفق البضائع الأجنبية إلى بلاد الشام يتم عن طريق ميناء بيروت الذي تحول من ميناء مهمل، بالمقارنة مع مواني الإسكندرية وطرابلس وصيدا، إلى ميناء كبير يتسع للبواخر الحديثة ولحجم البضائع الكثيرة التي تنقلها، ولم تكن

١٩٨٥، ص ٢٤١ ـ ٢٨٥، وانظر كذلك بحثنا بالإنجليزية:
Abdul-Karim Rafeq, "The Impact of Europe on a Traditional Economy: The Case of Damascus, 1840-1870", in *Economie et Sociétés dans l'Empire Ottoman* (fin du XVIIIe début du XXe Siécle), eds. Jean Louis Bacqué-Grammont et Paul Sumont, Paris, CNRS, 1983, pp. 419-432.

(٧) عنوان الكتاب هو التالي: John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria*, London, 1840, reprinted, New York, Arno Press, 1973.

(٨) انظر تفاصيل ذلك في الملحق رقم ١، وهو من صفحة ٩٤ من كتاب جون باورينغ السابق الذكر.

الموانى القائمة آنذاك لتفي بهذا الغرض، وقد طغى ميناء بيروت على ما حوله منذ القرن التاسع عشر، وتدفقت البضائع الأجنبية عبره إلى دمشق وإلى بلاد الشام وما وراءها.

وازداد تدفق البضائع الأجنبية من بيروت إلى الداخل الشامي بعد بناء الطريق البرية بين بيروت ودمشق، وأعطي امتياز هذا الطريق إلى الفرنسي الكونت دو برتوي (De Perthuis) في ٢٠ تموز ١٨٥٧، فأوجد شركة عثمانية مغفلة برأسمال قدره ثلاثة ملايين فرنك موزعة على ستة آلاف سهم، وبدأ العمل في شق هذا الطريق في عام ١٨٥٩، وانتهى في الأول من كانون الثاني من عام ١٨٦٣. ولدى وصول عربات النقل، المعروفة آنذاك بالديليجانس، وقف الدمشقيون يتفرجون عليها في منطقة البرامكة، وقد علا الوجوم وجوه العلماء الدمشقيين، لأن هذا الطريق لن ينقل البضائع فقط وإنما العادات والأفكار الأوربية أيضاً.

بلغ عدد المسافرين الذين استخدموا هذا الطريق في عام افتتاحه ٥٨٠٩ مسافرين، وارتفع عددهم في العام التالي إلى ٨٤١٨ مسافراً، وبلغت العائدات الإجمالية لهذا الطريق ٥٥٠ ألف فرنك في عام ١٨٦٣، ثم ارتفعت إلى ٩٨٠ ألف فرنك في عام ١٨٦٦، واتصل ممثلو الشركة المسؤولة عن الطريق بقبائل البدو في البادية السورية لتسهيل نقل البضائع بين بيروت وبغداد عبر دمشق(٩).

وقد وصف الشيخ المصري الأزهري عبد الجواد القاياتي الذي نفاه الإنجليز من مصر إلى بلاد الشام في أعقاب هزيمتهم للحركة الوطنية المصرية برئاسة أحمد عرابي واحتلالهم مصر عام ١٨٨٢، عَوْدَتَهُ من دمشق إلى بيروت بالكروسة، أي العربة التي تجرها الخيول، والمسماة "دالي جنص"، كما يقول، واقتضى سفره من

---

(٩) انظر تفاصيل إضافية عن هذا الطريق في بحثنا: "الاقتصاد الدمشقي"، صث ٢٤٨ ــ ٢٥٠؛ وانظر كذلك الكتاب الهام التالي:
Leila Tarazi Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth–Century Beirut*, Cambridge: Harvard University Press, 1983, pp. 68-69.

الصباح إلى المساء، وكان يتم تغيير الخيول التي تجر العربة كل ساعة، ويذكر القاياتي: "ومن أراد النزول من الكروسة لأجل قضاء حاجة الإنسان أو شراء شئ من الخان، أو شرب قهوة، أو غير ذلك ينزل ويرجع ثانياً إلى محله الأول"(١٠).

وقد عارضت الحكومة العثمانية في ثمانينات القرن التاسع عشر تمديد امتياز الشركة المشرفة على طريق بيروت ـ دمشق أو زيادة فعالياتها التي كانت تكفي لاستخدام ألف من الخيول والبغال في عمليات النقل، وبدأ التفكير لدى الشركة بربط بيروت بدمشق بخط حديدي، وتم إنشاء هذا الخط في عام ١٨٩٥ على يد شركة أخرى فرنسية ـ بلجيكية ـ عثمانية، ولكن هذا الخط مني بخسائر كبيرة إلى أن فرض الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان في عام ١٩٢٠، فعندئذ أخذت عائدات هذا الخط بالازدياد(١١).

ومما أضر باقتصاد دمشق بخاصة، وبلاد الشام بعامة، تحول الحجاج من البلقان والأناضول عن القدوم إلى دمشق للالتحاق بقافلة الحج فيها إلى الطريق البحري إلى الحجاز، وكان هذا الطريق أكثر أمناً من الطريق البري الذي أخذ يعج بقُطاع الطرق، وكذلك أقل كلفة، وخسرت دمشق الحركة التجارية الناشطة التي كانت تتم حين تواجد حوالي خمسة عشر إلى عشرين ألف حاج فيها كل عام. ثم تضاءل عدد الحجاج أكثر فأكثر بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ وتسهيل انتقال الحجاج عبرها إلى الحجاز، وكان أشهر شركتين لنقل الحجاج بالسفن التجارية ذات الاستطاعة الكبيرة هما شركة المساجيري امبريال (Massageries Impériales) والشركة الروسية (Compagnie Russe).

وقد علّق نعمان القساطلي الدمشقي، صاحب كتاب الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، في عام ١٨٧٩ على ذلك بقوله: "وأول نكبة دهمتها (أي دمشق) تسببت عن

---

(١٠) انظر: الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي، نفحة البشام في رحلة الشام (طبعة مصورة)، بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٨١، ص ١٤٣.

(١١) انظر: Fawaz, *Merchants and Migrants*, pp. 69-71.

سير سفن البخار في البحار فخسرت تجارتها البرية مع الأستانة والروملي وبر الأناضول وغيرها وتحول ذلك إلى الموانئ البحرية، وعندما فتحت ترعة السويس حلت بلية عظمى وطامة كبرى على تجارة دمشق لأنها سلبت كل ما بقي لها من التجارة البرية وفتحت باباً قريباً للحجاز، فامتنع الحجاج عن الإتيان إليها فخسرت جداول الذهب التي كانوا يسكبونها بها ذهاباً وإياباً"[١٢].

وتذكر المصادر أن قافلة الحج الشامي العائدة إلى دمشق من الحجاز بتاريخ ٢١ نيسان ١٨٤٥ ضمت حوالي ستة آلاف حاج، ألفان منهم من الأعجام، وألفان من الأتراك، والبقية من العرب. وضمت القافلة العائدة إلى دمشق من الحجاز في ٧ آب ١٨٦٣ مائتين وخمسين حاجاً وحاجة، ومما زاد في تناقص الحجاج المسافرين بطريق دمشق إلى الحجاز أن الحجاج من العجم أخذوا يستقلون منذ عام ١٨٧٠ الطريق البحري من الخليج العربي إلى جدة[١٣].

ولم يقتصر التأثير السلبي لتضاؤل أعداد الحجاج الملتحقين بقافلة الحج الشامي على دمشق وحدها بل تضررت مناطق الريف والبدو فيها الذين كانوا يؤجرون آلاف الجمال كل عام لنقل الحجاج، ومؤنهم والقوات العسكرية المرافقة لهم إلى الحجاز، وكذلك بضائع التجار المرافقين للقافلة، ثم أتى الخط الحديدي الحجازي الذي ربط دمشق بالمدينة المنورة، وتم إنشاؤه خلال ١٩٠١ ــ ١٩٠٩ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ليسلب البدو آخر مواردهم، ولهذا شاركوا في تهديمه إبان الثورة العربية الكبرى في عام ١٩١٦.

وكان من نتيجة ازدياد المنافسة الأوربية التجارية للاقتصاد في بلاد الشام أن عَمَّ الكساد في البضائع المحلية لصالح البضائع الأوربية، المعروفة بالإفرنجية،

---

(١٢) نعمان القساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، طبعة أولى، بيروت ١٨٧٩، طبعة ثانية مصورة، بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٨٢، ص ١٢٤ ــ ١٢٥.

(١٣) انظر تفاصيل أخرى في بحثنا: "الاقتصاد الدمشقي"، المبني على التقارير الاقتصادية الفرنسية من دمشق، ص ٢٥٠ ــ ٢٥٢.

المنافسة التي سوقت في أشهر أسواق دمشق الرئيسية، مثل سوق الخياطين وسوق باب البريد مما أساء إلى الطوائف الحرفية التي تعنى بالنسيج مثال فتالة الحرير، والصباغين، والقصارين، والطباعين، والدقاقين، واللاجاتية والحريرية والقطنية وغيرهم، وأوجد ذلك شرخاً في المجتمع الدمشقي بين حرفيين مفقرين وأغنياء يسوقون البضائع الإفرنجية، مما كان له أثره في حدوث الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية بين الفريقين في حوالي منتصف القرن التاسع عشر.

وقد عبر عن إفقار الحرفيين أحد كبار ملتزمي الضرائب في دمشق على الطوائف الحرفية التي تنتج الأقمشة الشامية، ويدعى عبد القادر آغا خطاب، في عريضة رفعها إلى مجلس شورى الشام العالي بتاريخ ٥ محرم ١٢٦١/١٤ كانون الثاني ١٨٤٥، يلتمس فيها تخفيض الضرائب لذلك العام بسبب الخسارة التي لحقت بالمشتغلين بالأقمشة المحلية من جراء منافسة البضائع الأوربية لهم، وجاء في العريضة إشارة واضحة إلى "حالة الكار وقلة تشغيله من قبل تكاثر وجود أجناس البضائع الإفرنجية فالأقمشة الشامية كلما لها على تدني". وأقر مجلس الشورى ذلك بقوله: "أنه بخصوص توقف بضائع الأقلام المذكورة في محروسة الشام من تكاثر البضائع الإفرنجية فهذا مشاهد وملحوظ من تدقير الأقلام المذكورة وتنازل أموالها عن العام الماضي لقلة رواج بضائعها التي هي القطني واللاجة والديما فقبول هذا الالتماس فيه المغدورية على جانب الميري وإن كانت أعذار عبد القادر آغا من تدني الأقلام المذكورة لسبب تدقير بضايعها مقبول ولكن لا يصوغ الرخصة من تنقيص الأموال الميرية"[١٤].

ونتج عن هذا الوضع الاقتصادي غير المتكافئ كثرة عدد الإفلاسات بين التجار والحرفيين المشتغلين بالبضائع المحلية. وقد وقف القضاء الشرعي إلى جانب

---

(١٤) مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، مجلس شورى الشام العالي، سجل رقم ٥، ص ٩٨ ـ ١٠٠، قضية بتاريخ ٥ محرم ١٢٦١/١٤ كانون الثاني ١٨٤٥، انظر صورة لهذه القضية في الملحق رقم ٢.

المفلسين الذين ثبت عجزهم عن الدفع إلى حد أدى ببعض المراقبين الأجانب إلى القول إن تسامح القضاء مع المفلسين شجع على الإكثار من حالات الإفلاس. وأنشئت محكمة تجارية في دمشق في عام ١٨٥٠ وأخرى في حلب في عام ١٨٥٥ للنظر في القضايا التجارية التي تتعلق بالتجار الأجانب.

وانعكست الأزمة التي مرت بها الصناعة الدمشقية، وبخاصة صناعة النسيج، في انخفاض أسعار الأنوال التي تنتجها، والمشاغل التي تؤويها، والدكاكين التي تسوق إنتاجها، فانهارت نتيجة ذلك أسعار الكدك (gedik)، أي عُدّة المشاغل من أنوال وخزائن ورفوف، وكذلك قيمة الخلو (khilu)، وهو ما يدفع من المال لإشغال الدكان أو مكان العمل(١٥).

وتكثر في سجلات المحكمة الشرعية في دمشق في أواسط القرن التاسع عشر قضايا الإفلاس بين الحرفيين العاملين في تصنيع الأقمشة المحلية أو تسويقها، مثال ذلك المعروض الذي تقدم به إبراهيم المالح بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٦١/ ٩ آذار ١٨٤٥ إلى مجلس شورى الشام العالي وجاء فيه: "نعرض لسعادتكم بأنه غير خافي المراجع العلية بالأصناف وتأخير أحوالهم، وعبدكم رجل دكنجي برقبته أطفال وعيال من قلة الحركة متأخر عليه جانب عن ثمن بضائع لأربابها، وأربابها ما هم صابرين مرادهم كل من له شئ يأخذ بالتمام وهذا شئ ما هو متوقع مع عبدكم وماله قدرة عليه ومرادهم كسر سبب عبدكم ومن ذلك يحصل على عبدكم عذر وتتعطل أحواله وإذا تعطلت أحواله تهلك عياله نرجوكم أحالت المادة إلى ديوان التجار.."، وقررت السلطات القضائية بعد البحث والتقصي "بعجزه وتأخير حاله فحصل جرد دكانه بحضور بعض دَيّانته فوجد له موجودات بدكانه مع جارية سودة كانت بداره وضعها مع الموجودات، وحررت قايمة بالديون التي عليه وتخمين موجوداته فبلغ القرش نصف، عبارة عن عشرين بارة، فاقتضى تحرير هذا الخطاب لكي نستعلم من الدَّيَّانة عن الذي يقبل أخذ النصف الموجود ويسمح بالباقي كما ذكر، أما

---

(١٥) انظر تفاصيل عن ذلك في بحثنا "الاقتصاد الدمشقي"، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٧.

يأخذ النصف ويعطي مهلة بالنصف المتأخر مدة ستة سنين، ستة أقساط بدفع قسط واحد وابتدا تناوله بعد سنتين من تاريخه حيث ما بقي بيده مال يستعين منه الوفا، وصارة يده فارغة من الرسمال.." وقد أجاب أرباب الديون بأنهم يقبلون قبض النصف ويبقى النصف الآخر، باستثناء دائن واحد قبل قبض النصف وسمح عن النصف الباقي، وقبلت السلطات بذلك وخَيَّرت بقية الدائنين الذين لم يحضروا بأن يحذو حذو هؤلاء وإلا ترتب عليهم إقامة البينة على يسار صاحب المعروض، وحسمت القضية على هذا الشكل بتاريخ ٤ شعبان ١٢٦١/ ٦ تشرين الأول ١٨٤٥[١٦]. وهناك الكثير من القضايا المشابهة وقد كتبت بلغة عامية مما يدل على تدني اللغة العربية في المحاكم الشرعية ومجلس الشورى آنذاك.

وقد وصف الياس القدسي الدمشقي، وكان يشغل منصب قنصل دولة هولاندا الفخري في دمشق، في بحثه بعنوان: "نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية" الذي قدمه إلى المجمع العلمي الملتئم في مدينة لايدن في هولاندا في عام ١٨٨٣، الثورات التي حدثت بين الصناع والمعلمين بسبب محاولة المعلمين إنقاص أجور الصناع أو تسريحهم، نظراً لتضاؤل بيع البضائع المحلية، وأشار القدسي إلى ذلك بقوله: "الكار قالع"، أي أنه ثائر[١٧].

رد الاقتصاد الدمشقي:

وإزاء هذه التحديات الأوربية، كيف ردت الصناعة الشامية على ذلك؟

لقد قاومت بعض الصناعات المحلية أي تغيير في بنيتها، ولم تستطع المنتجات الأوربية أن تحل محلها، وذلك بتأثير العادات الاجتماعية المرتبطة بها، مثال ذلك

---

(١٦) سجل مجلس شورى الشام العالي، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(١٧) الياس بن عبده بك قدسي، "نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية"، قدمها للمجمع العلمي الشرقي الملتئم في مدينة ليدن عام ١٨٨٢، وقد نشرت في:

Carlo Landberg, *Actes du Vle Congrés des Orientalistes*, t. 2, Leiden, 1885.

الصناعة المحلية لفوط الحمام التي ظلت رائجة مادام استعمال الحمام (التركي) قائماً(١٨).

وكانت قد غلبت على الاقتصاد الحرفي التقليدي في السابق المبادرة الفردية، وكانت المشاغل التي تحوي الأنوال أو أدوات الإنتاج، وكذلك الدكاكين التي تقوم بتسويق الإنتاج، في ملكية أفراد، مثال ذلك أنه عندما أراد السراجون في حلب عام ١٠٤٩هـ/ ١٦٤٠م المشاركة في العمل بهدف الاحتكار والتحكم في الأسعار أمرهم القاضي الشرعي، كما جاء في نص القضية في محكمة حلب الشرعية بتاريخ ١٤ رمضان ١٠٤٩/ ٨ كانون الثاني ١٦٤٠، "أن يشتغل كل واحد منهم في دكان مستقل ولا يشتركون في العمل لأن فيه ضرراً للمسلمين"(١٩). وهكذا قاوم القضاء الشرعي احتكار السلعة من قبل طائفة منتجة بهدف التحكم في السعر لأن ذلك مضر بالناس وخرق للشريعة، ومن شأن هذا التدخل للقضاء الشرعي أن جعل مرابح أفراد الحرفة متوازنة، كما حال دون احتكار الحرفيين للإنتاج بهدف جمع الأموال على حساب المستهلك.

وقد اختلف الأمر في القرن التاسع عشر حين سيطر الاقتصاد الأوربي فاضطر الصنّاع المحليون إلى التخلي عن الفردية التقليدية في العمل واللجوء إلى الشراكة أو المشاركة في العمل، وكذلك دمج الرساميل للاستقواء على منافسة البضائع الأوربية، والهدف من ذلك تكتيل رأس المال الموظف ليتمكن من إنتاج سلعة جيدة بسعر معتدل، مثال ذلك ما ذكره نعمان القساطلي الدمشقي بقوله: "أما الآن فقد نكبت صنائع دمشق أعظم نكبة ولا سيما صنعة النسيج لسبب غلاء الحرير وكثرة انتشار البضائع الإفرنجية مع عدم متانتها، وهذا مما دعا الحاذق السيد

---

(١٨) وقد أشار إلى ذلك المصدر التالي: Dominique chevallier, "Un Example de Résistance de l'Artisanat Syrien aux XIXe et XXe Sécles: Les Tissus lkatés d'Alep et de Damas", Syria, XXX (1962).

(١٩) سجل المحكمة الشرعية في حلب، رقم ٢٢، ص ٢٤٨، تاريخ القضية ١٤ رمضان ١٠٤٩/ ٨ كانون الثاني ١٦٤٠.

عبد المجيد الأصفر أن يقلد الالاجة (التي كانت تصنع من الحرير) بالغزل ليتمكن أبناء الوطن من استعمالها، ولضيق ذات يده انضم إلى السيد حسن الخانجي فأمده، وبعد الجهد نال مراده، وراج عمله بين الخاص والعام، واقتدى به بعض العملة وزادوا عمله اتقاناً فاضحى نسج الديما صناعة مهمة يتعيش بها ألوف"[٢٠]

وقد نجح نسيج الديما المحلي المصنوع من القطن في الحصول على ثقة المستهلك، وفي التأقلم مع الأزياء المستحدثة، كما أنه استوعب إدخال تعديلات عليه ليناسب صناعة البنطلون الذي شاع استخدامه آنذاك (والكلمة فرنسية ذات أصل برتغالي ثم إيطالي). وكان صاحب المبادرة في إدخال هذه التعديلات الخواجة يوسف الخوام الذي رأى: "انصباب القوم على لبس البنطلون واحتياجهم إلى نسيج خفيف يناسب الصيف فغير وزاد في نول الديما وأتى بنسيج أحسن من النسج الافرنجية وأرخص فنال ثناء الجميع"[٢١]، ومن منطلق الحرص على الصناعة الوطنية ورواجها، علق القساطلي، بروح من الالتزام بالمصلحة الوطنية، على عمل يوسف الخوام بقوله: "ولو اهتم جميع الصناع اهتمامه في إصلاح صنائعهم لفازوا فوزه وأغنوا البلاد عن النسج الإفرنجية في برهة قليلة".

وإزاء هذا النجاح المحلي عمدت بعض الصناعات الأجنبية إلى تقليد الأنماط النسيجية المحلية، وكمثال على ذلك تقليد الصناعة النسيجية السويسرية لأنماط الكتان الدمشقي، ثم تصديره إلى دمشق، ومنافسته للكتان المحلي في عقر داره. وحول شيوع الشراكة في العمل ذكر القساطلي أن بعض أعيان دمشق اجتمعوا في عام ١٨٦٠ وأقاموا كرخانة، أي مصنعاً (كارخانة محل الكار أو الحرفة، أي المشغل) تدير الآلة المياه لغزل القطن، وأنفقوا عليها مالاً كثيراً، وبعد صعوبات كثيرة توقف الانتاج خلالها لعدم حسن الغزل، عادت إلى العمل وكانت تغزل كل يوم نحو ستين رطلاً من القطن[٢٢].

---

(٢٠) القساطلي، الروضة الغناء، ص ١٢٣.

(٢١) المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٢٢) المصدر السابق، ص ١٢٤.

وقد عمد الصُنّاع المحليون إلى استيراد أدوات الإنتاج الأوربية، ومن ذلك استيرادهم نول الجاكار، الذي اخترعه الفرنسي جان ماري جاكار (Jean Marie Jacquard)، وباستطاعة هذا النول إدخال ألوان متعددة، ورسوم متشابكة في النسيج، وكان أول من استورده هذا النول عبد الله بولاد الدمشقي، وبعد فترة التجربة أثبت فيها النول المستورد مقدرته على إنتاج النسيج بأشكال متعددة، واستورد عبد الله بولاد نولين آخرين مكناه من زيادة إنتاج النسيج بأشكال متعددة، وكانت تلك تجربة رائدة في استخدام الأنوال الأوربية في الصناعة المحلية لمواجهة المنافسة الأوربية بمثل مستواها.

وكما في مثال شيوع لبس البنطلون للرجال فقد قلد الصُنّاع المحليون الملابس الأوربية للنساء. وقام بذلك، كما يقول القساطلي "السيد درويش الروماني، وقلد القلاووظ الإفرنجي المعرق بمساعدة الخواجة جرجي ماشطة على أن النساء أَبَيْنَ لبسه لأنه غير مشرّف بوسام إفرنجي فعدل عن عمله"(٢٣)، ويظهر هذا المثال كيف أن المستهلكين المحليين، وبخاصة من النساء، أخذوا يرتبطون تدريجياً بالأزياء والماركات الأوربية ويمنحونها ثقتهم، وكان هذا تحدياً كبيراً للصناعة المحلية التي وجب عليها أن تحافظ على مستوى مناسب من الجودة وأن تتأقلم مع الأزياء الجديدة لتحظى بثقة المستهلك.

ويدلنا المثال السابق حول تعاون السيد درويش الروماني مع الخواجة جرجي ماشطة على استمرار تعاون السكان المحليين عبر طوائفهم الدينية، كما كان عليه الأمر في الطوائف الحرفية التي قدرت الحرفيين لمهارتهم بقطع النظر عن انتماءاتهم الدينية، وترافق هذا التعايش بين السكان مع ما نادت به الدولة العثمانية آنذاك في عهد التنظيمات حين أصدر السلطان عبد المجيد خط شريف كولخانة في عام ١٨٣٩ الذي دعا إلى مساواة السكان بقطع النظر إلى دينهم أو عرقهم، وعاد

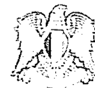
---

(٢٣) المصدر السابق، ١٢٣.

وأكد ذلك في عام ١٨٥٦ حين أصدر خط همايون، وتصادف ذلك في بلاد الشام مع ظهور النهضة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي رسخت التعاون والتعايش بين فئات السكان جميعاً تنتظمهم ثقافة عربية واحدة شارك الجميع في صنعها وإغنائها على مر التاريخ.



OIC
Research Centre for Islamic History,
Art and Culture

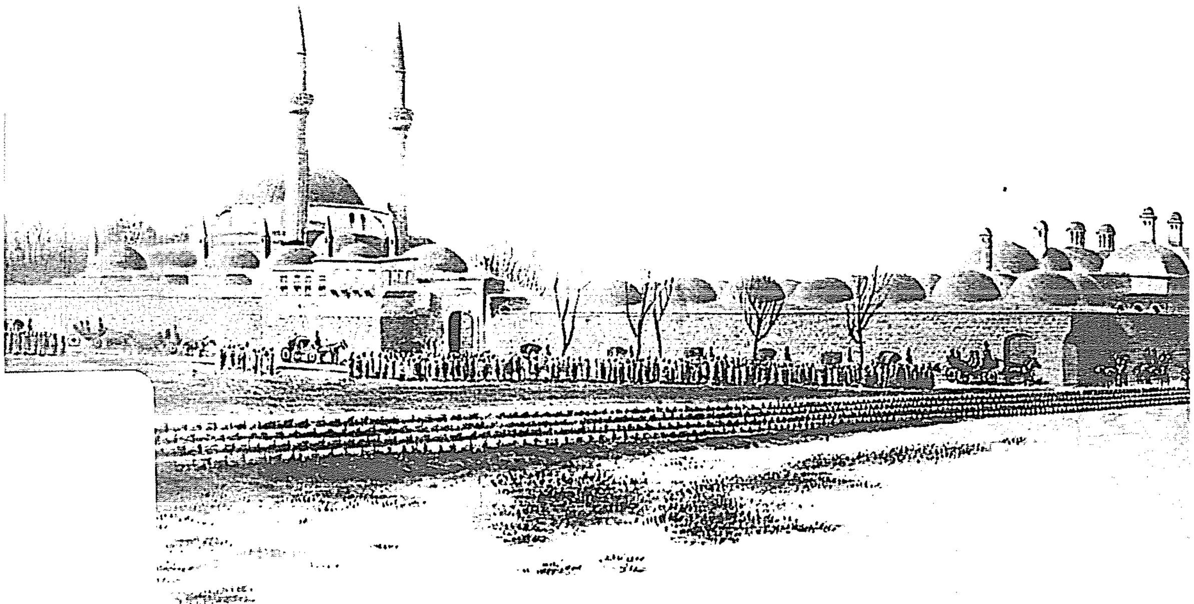


Ministry of Culture
Syrian Arab Republic

Proceedings of the International Symposium on

BILAD AL-SHAM DURING THE OTTOMAN ERA

Damascus, 26-30 September 2005



Istanbul 2009